ركائز السياسة الاجتماعية.

ترتكز السياسة الاجتماعية على دعائم ثابتة ومعروفه وهى تمثل الاسس أو القواعد التى تقوم عليها تلك السياسة ، وتستمد منها كيانها ، وتتحدد فى الركائز الأتية :

١ـ الشرائع السماوية تعتبر الشرائع السماوية من أهم ركائز السياسة الاجتماعية وهي الأساس الذي تدور حوله الركائز الأخرى ، ولقد نص الدستور على أن " الإسلام هو دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع " ولذلك فإن القيم والاتجاهات والمبادئ والأحكام النابعة من الأديان السماوية في حد ذاتها ليست مجموعة العبادات والشعائر فقط ، بل أنها تتجاوز تلك الشعائر التي تنظم علاقة الإنسان بالآخرين وعلاقة الإنسان بالحياة الاجتماعية ككل لأن الدين لا ينفصل عن الحياة ، بل شرعه الله عز وجل ليعمر الإنسان الكون وسخر له الطبيعة بكل ما فيها ولم يترك الدين الإسلامي المتكامل شيئاً إلا أحصاه .

وتتحدد أهم مضامين السياسة الاجتماعية في ضوء الشريعة الإسلامية في العناصر الآتية :

١ـ يتمثل في الإسلام التنظيم الاجتماعي المتكامل للمجتمع ففيه نجد تحديداً واضحاً لعلاقة الناس وتفاعلاتهم بل وتنميط العلاقات الاجتماعية حتى قبل أن تأخذ هذه المصطلحات شكلها العلمي في القرون التالية لظهور الإسلام فالدين يدعو إلى نبذ الاستغلال وإقامة العدالة في المجتمع وحث الناس على التعاون والتماسك الاجتماعي

٢- حددت قواعد الشرائع السماوية أحكام تنظيميه للعلاقات الاجتماعية الإنسانية وأهم ما فيها واجبات الدولة نحو مواطنيها وواجبات المواطن نحو مجتمعه كما نظمت المعاملات الإنسانية .

٣- يمد الإسلام السياسة الاجتماعية بالقواعد والاتجاهات فهو يكرم الإنسان ويدعو إلى مساعدة الضعفاء " الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة " كما يتضمن الكثير من قواعد التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي .

٤- يركز الدين الإسلامي على مفاهيم الرعاية الاجتماعية ويحدد اتجاهات السياسة الاجتماعية باعتبارها من مسئولية الدولة وتنظيم الإحسان وبيت المال وفعل الخير والزكاة باعتبار أنها مصادر تمويل الرعاية الاجتماعية ، وإذا كانت السياسة الاجتماعية المعاصرة تؤرخ بجهود وتنظيم الإحسان في جمعيات التنظيم وصناديق التمويل المشترك والتشريعات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات الغربية خاصة في انجلترا وأمريكا - فإننا نشير إلى جهود الإسلام لتنظيم الرعاية الاجتماعية للفقراء حيث عرفت المجتمعات الإسلامية الأولى نظم بيت المال والخراج وأموال الزكاة .

ونستخلص مما سبق

أن أهم أهداف وسمات السياسة الاجتماعية في ضوء التشريع الإسلامي في الآتي :

١- سياسة يتم التوصل إليها على أساس من الشورى والتعاون في الإسلام .

٢- توضع وتصاغ وفق أحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق أهداف المجتمع .

٣- سياسة متكاملة متوازنة من إشباع الاحتياجات الروحية إلى الاحتياجات المادية وغير المادية .

٤- تهتم بالبعد العقائدي باعتباره يؤثر على كل الأبعاد الأخرى .

٥- سياسة تحقق العدالة بين الناس وتؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص .

٢- مواثيق العمل الوطني والمواثيق الدولية ..

تتفق غالبية وجهات النظر على أن المواثيق القومية تمثل ركيزة هامة من ركائز السياسة الاجتماعية وتتمثل هذه المواثيق في : ميثاق العمل الوطني ، برامج الأحزاب وهي/ إطار ومنهج يستند عليه واضعي السياسة الاجتماعية عند رسمها وصياغتها وتصدر هذه المواثيق أو أوراق العمل الوطني لكي تحدد للسياسة الاجتماعية أهدافها البعيدة واتجاهاتها المختلفة بل أنها تتضمن في نصوصها أهداف السياسة العامة والسياسة الاجتماعية للمجتمع .

كما ترسم المواثيق وأوراق العمل الدولية الخطط الأساسية لكل الدول والتي على أساسها تتحدد سياستها الاجتماعية وبل في كافة المجالات .

من أهم المواثيق الوطنية في المملكة (نظام الحكم /علاقة الحاكم بالمحكوم) من والعمل من خلال مجلس الشورى في إطار القيم الإسلامية كمنهج أساسي للحكم

ومن أمثلة المواثيق العالمية :

١ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨.

٢_ وثيقة الأمم المتحدة لحقوق المسنين ١٩٩٥

٣ اتفاقيات حقوق الطفل .

٤ توصيات مؤتمر السكان والبيئة والتنمية .

٥ مؤتمر قمة الأرض ٢٠٠٢

وغيرها من المواثيق سواء على المستوى الوطني أو العالمي التي تعد موجهات للسياسة الاجتماعية

٣- الدستور : الدستور كلمة فارسية الأصل ، دخلت اللغة العربية عن طريق اللغة التركية وهي تعني القاعدة أو القانون

ويعتبر الدستور وثيقة تنظيم العلاقات بين الحاكم والمحكومين وهو أساس النظام الاجتماعي والسياسي في الدولة ،

وهو مجموعة القواعد القانونية الملزمة لكل من الحكومة ونظام الحكم والتي تنظم العلاقة بين النظام الحاكم والمواطنين ويعد ركيزة هامة من ركائز السياسة الاجتماعية.

والدستور في المملكة هو(كتاب الله وسنة رسوله) ومن خلاله يتم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

أنواع الدساتير

١- مدونة مكتوبة أو دساتير غير مكتوبة : وعلية فلكل دولة دستورها من الناحية الموضوعية حتى ولو لم يكن قائماً من الناحية الشكلية ، فانجلترا مثلا لها دستور ولو أنه غير مكتوب والنوع الثاني يصدر في شكل وثيقة رسمية أو أكثر

٢- دساتير عامة ودساتير مرنة : فالدستور المرن هو الذي يمكن تعديله بقانون تقرره والهيئة التشريعية أو الهيئة التنفيذية في الدولة دون الحاجة إلى إجراءات خاصة ، أما الدستور الجامد فإن تعديله يتطلب إجراءات كاستفتاء الشعب أو اجتماع مجلس البرلمان أو اشتراط أغلبية الثلثين أو ثلاث.

٤- التشريعات والقوانين

تعتبر التشريعات والقوانين هي الترجمة الإجرائية لمبادئ الدستور وهي الوسيلة التي عن طريقها تحدد أشكال العلاقات الاجتماعية بالمجتمع.

هي الأدوات الرئيسية التي يمكن عن طريقها إحداث التغيرات المطلوبة في المجتمع وصياغة جديدة لشكل القوانين.

وهناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب توفرها في التشريعات :

- أن تستمد من مصادر الشرائع السماوية (الدستور)
- أن تكون من منطلق فلسفه واحده لا يكون بينها تعارض وتكون متوازنة
- توفر المرونة والقابلية للتعديل
- تتصف بالعمومية والشمول ، وتختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر .

السياسة الاجتماعية في محيط الخدمة الاجتماعية ..

الطبيعية _ المحتوى _ المبادئ _ الأهداف

(لتحديد التداخل والارتباط بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية)
تتضح تلك العلاقة من خلال الممارسة المهنية

حيث تؤكد الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية أن

السياسة الاجتماعية هي واحدة من أهم مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية

والتي تركز على ثلاث مستويات هي:

١/ الممارسة على مستوى الوحدات الصغيرة وتتم بالعمل المباشر مع الأفراد .

٢/ الممارسة على مستوى الوحدات المتوسطة بالعمل مع الأسر والجماعات الصغيرة

الممارسة على مستوى (الوحدات الكبرى)بالعمل مع المنظمات والمجتمعات

وإحداث التغييرات في النظم والسياسة الاجتماعية .

وبناء على ذلك تعتبر السياسة الاجتماعية احد مستويات الممارسة للخدمة الاجتماعية

وعندما نتحدث عن السياسة في محيط الخدمة الاجتماعية ، فأننا نقصد السياسة الاجتماعية ، ومع ذلك فالسياسة الاجتماعية (وهي كلمة غامضة كمفهوم) إلا أنها هامة جداً لممارس الخدمة الاجتماعية ،

حيث يرى "بيـرس أنة من الأهمية بمكان الربط بين السياسة وعملية ممارستها ، خاصة من جانب القائمين على مهنة الخدمة الاجتماعية

وهناك تعريفات عديدة للسياسة الاجتماعية نذكر الآتي:

ويرى (كاهن أن السياسة الاجتماعية يمكن أن ترى على أنها محاولة من جانب الحكومة لتأمين الحد الأدنى من حياة المواطنين في مجالات مثل التأمين الاجتماعي ، والمساعدة العامة ، الرعاية الصحية ، الصحة العقلية ، التعلم ، الإسكان .

ويلاحظ أن هذا التعريف قد أوضح مجالات السياسة الاجتماعية ، وجعلها محاولة من جانب الحكومة لتأمين الحد الأدنى من حياة المواطنين

ويؤخذ علية إغفال دور هؤلاء المواطنين في صنع تلك السياسة .

ويتضح من خلال هذا التعريف :

- أن السياسة الاجتماعية جزء من السياسة العامة في المجتمع تصدر عن هيئات لها هذه الصلاحيات .
- أن السياسة الاجتماعية هي محصلة لتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع الحكومية والأهلية من حيث صياغتها وتنفيذها.
- تنبع السياسة الاجتماعية من الثقافة السائدة في المجتمع في إطار من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تميز المجتمع عن غيره من المجتمعات

السياسة الاجتماعية (أهميتها)

يعد مفهوم السياسة الاجتماعية مفهوما واسعاً

وتتضح أهميته في انه يغطي جوانب عده من قضية الخدمات التي توفرها الحكومة

ويتكلف الوصول لأهداف ومقاصد السياسة الاجتماعية جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة ويدعم ذلك التشريعات الخاصة بالتعليم ، الصحة ، الأمن العام ، حقوق الأفراد وقضايا أخرى ، كما تتضمن الموضوعات التي عادة ما ترتبط بالسياسات الاجتماعية : التعليم ، الرعاية الصحية ، والإسكان ،تنمية المجتمع المحلي ، توزيع الدخول ، التوظيف ، الرعاية الاجتماعية

الاهتمامات الرئيسية للسياسة الاجتماعية ..

وتشمل الاهتمامات الرئسية للسياسة الاجتماعية على الآتي :

أ- توفير الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية :

فمن ضمن المهام الأساسية الملقاة على عاتق الحكومة التأكيد على توفير بنية تحتية وخدمات اجتماعية فعالة وعلى درجة من الكفاءة ، ويراعي فيها المساواة ، ومتمشية مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع المحلي ، وتساعد في بناء المجتمعات المحلية القوية ، ومن أمثلتها :
مراكز رعاية الطفل ، المحاكم ، المستشفيات ، وخدمات الصحة العامة والتعليم ، والدولة ليست وحدها التي توفر البنية التحتية الاجتماعية فقد يكون دورها تسهيل أو تيسير توفير الخدمات التي يقدمها المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص .

ب_ بناء الشراكة بين الحكومة والمجتمع المحلي :

ومن ثم ، لزاماً على الحكومة أن تعمل مع أو أن تقيم شراكة مع الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية لتكوين مستقبل يتمتع فيه الأفراد بمستوى معيشي وحياة آمنة أفضل ، ولذلك يجب على الحكومة الاشتراك في تنمية السياسات الاجتماعية ، مع توفير فرص حقيقية لمشاركة كل قطاعات المجتمع المحلي ، فقد يبعد المستفيدين من الخدمات عن المشاركة في عمليات اتخاذ القرار وذلك بسبب غياب الفرص الحقيقية لذلك ، وقد يرجع غياب هذه الفرص للفقر ، أو لصغر أو لكبر السن ، أو الإعاقة الجسدية والأنواع الأخرى من الإعاقة و العزلة الاجتماعية والجغرافية .

جـ بناء طاقة المجتمع المحلي :

تنظر الحكومة لمشاركة / منظمات المجتمع المحلي على أنها قوالب هامة لبناء المجتمعات المحلية ، ومن أجل مواجهة التحديات تدعم الحكومة عملية تنمية مهارات وموارد ومسئوليات المجتمع المحلي . ويجب أن تكون الحكومة على دراية كافية بأن هناك بعض الجماعات داخل المجتمع ممن يجدون صعوبة أكبر من غيرهم في المشاركة في عملية وضع أو صنع السياسات ، ولذا يجب على واضعي السياسيات ومسئوليها أن يضعوا في اعتبارهم **مشاركة هذه الجماعات** والتشاور مع ممثليهم بشكل مناسب حول القضايا والموضوعات التي تؤثر عليهم وينبغي إدراجها في السياسة الموضوعة .

ويعد ذلك وسيلة من وسائل الحكومة لتحقيق أهداف سياستها الاجتماعية

* **وتشمل الجماعات الأساسية التي تحدثنا عنها على :**

* سكان الريف الأصليين .
* ذوي الاحتياجات الخاصة .
  النساء * الأطفال والشباب .
* كبار السن .
* الأفراد الذين يعيشون في مناطق غير مميزة اجتماعياً ، أو بعيدة ، أو داخل المجتمعات الريفية.

د- تعزيز الميزانية :

وكغيرها من الأنشطة التي تقوم بها الحكومة ، تحتاج الحكومة لمبادرات للسياسات الاجتماعية تتسم بالحاجة إلى تعزيزها من خلال بنود ثابتة في الميزانية بمعنى أن تكلفة تلك المبادرات يجب تحقيقها في ضوء الميزانية الطبيعية دون اللجوء للتمويل الخارجي عن طريق القروض .

هـ- العدالة الاجتماعية:

ولمساعدة مسئولي السياسات الاجتماعية على تحليل القضايا المتعلقة بها

يوجد هناك أربعة مبادئ للعدالة الاجتماعية وهي :

١- **الحقوق** : حيث تلعب الدولة دوراً في حماية حقوق الأفراد وتوعيتهم بواجباتهم الاجتماعية .

٢- **المساواة** : ينبغي تحقيق المساواة في مشاركة الأفراد والجماعات ممن لهم اهتمامات بالقضايا الخاصة بالسياسيات واتخاذ القرارات .

٣- **المشاركة** : باعتبارها أحد الأجزاء الهامة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وينبغي توفير الفرص الكاملة للمشاركة في أمور المجتمع وفي صنع القرارات مع الحكومة في كل مايتعلق بشئون المجتمع .

٤_ **ينبغي إعطاء كل الفرص للأفراد في الحصول على الخدمات الاجتماعية :**

ينبغي أن يزيد اشتراك المجتمع المحلي من استجابة الدولة لاحتياجات وتوقعات المجتمع المحلي ، ويعد انفتاح الحكومة على الشعب والمشورة من التطبيقات الأساسية والعملية لمبادئ العدالة الاجتماعية في السياسة العامة .

الخدمة الاجتماعية وممارسة السياسة الاجتماعية ..

ثانيا : الخدمة الاجتماعية وتنمية تطوير السياسة الاجتماعية :

١ / رغم أن الخدمة الاجتماعية تهتم في الأساس بسياسة الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية إلا أن حتى الثمانيات من القرن الماضي عندما بدأت نظرية السياسة الاجتماعية وتطبيقاتها في التبلور فخلال هذه الفترة تأثرت السياسة الاجتماعية الخاصة بالرعاية الاجتماعية **بالتطورات التكنولوجية** التي طرأت على مجال تنمية السياسة والتي تم تطبيقها بنجاح على قطاعات ووظائف مجتمعية متعددة بما في ذلك السياسة الاقتصادية ، سياسة الدفاع ، السياسة البيئية ، السياسة الخارجية ، عملية صنع القرار العام ، كما تطورت عملية صياغة وتنفيذ السياسة العامة تطوراً تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية فتحولت إلى نشاط منظم على مستوى القطاعين الخاص والعام .

٢/ وتعتمد عملية استثمار بلايين الدولارات الموجودة في الصناديق النقدية العامة على عملية صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات التي تم وضعها بهدف تعليل وتبرير الأموال التي يتم إنفاقها محلياً ودولياً بواسطة المنظمات العالمية والحكومية وتعد السياسة الاجتماعية (أي السياسة التي يتم تطبيقها على القطاعات الاجتماعية في المجتمع) زائر جديد على المجتمعات الحديثة التي تستخدم تطبيق السياسة كطريقة وأداة للحكومة والقطاع الخاص لعملية اتخاذ القرار .

٣/ قد بدأت الخدمة الاجتماعية مع العلوم الأخرى **تتحد مع نظرية السياسة الاجتماعية والتكنولوجيا والتطبيقية** والاستفادة من ذلك في ممارسة الخدمة الاجتماعية في الثمانيات ، وهكذا تم تطوير ووضع نظريات السياسة الاجتماعية ومهارات تطبيقية خاصة بممارسة الخدمة الاجتماعية.
وفيما يتعلق بهذا الموضوع ، تقدم السياسة الاجتماعية الخاصة بتطبيقات الرعاية الاجتماعية ، للأخصائيين الاجتماعيين بما في ذلك العاملين في الخدمات المباشرة ومنظمات المجتمع وإدارة وتخطيط وتنفيذ وتنظيم المجتمع ، تقدم لهم نظرية وطرق بحث تطبيقية من أجل تطوير وتنمية وتغيير السياسات الاجتماعية

٤/ يقوم أخصائيون التخطيط وواضعي السياسة الاجتماعية الخاصة بالخدمة الاجتماعية **بصياغة الأنشطة والسياسات الاجتماعية والبرامج والمشروعات** التي تهدف إلى تغيير و أصلاح المجتمع . كما يقوموا أيضاً بتوجيه عملية التنفيذ والتطبيق ويتضح أن الهدف من الأنشطة والمشروعات هو حل وتسوية المشكلات المجتمعية والمشكلات الخاصة بالمجتمع المحلي والهيئات ، تلك المشكلات التي تؤثر على سلوك الأفراد وأسرهم . كما تهدف هذه الأنشطة أيضاً إلى تحسين وتنمية الموارد الموجودة بالمجتمع وتطوير الخدمات الاجتماعية .

وتفيد السياسة الاجتماعية الأخصائي الاجتماعي في تحقيق الآتي :

- تحليل تأثير سياسة الرعاية الأحتماعية الحالية على العملاء والمنظمات .
- فهم التغيرات السياسة الجارية المجتمع .
- العلم والمعرفة بطرق المدافعة السياسية والقانونية .
- المشاركة الجدية بالعمليات السياسية بالمجتمع .

ثالثاً: العلاقة بين ممارسة الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية :

إن تدخل الحكومة في مواجهة المشكلات الاجتماعية (وقاية وعلاج) جعل مهنة الخدمة الاجتماعية تدرك أهمية السياسة الاجتماعية ، وأصبح هناك أخصائيون لرسم ومتابعة وتقويم السياسة الاجتماعية وأصبحت الممارسة المهنية متأثرة بها ،

الخلاصة أن ثمة - علاقة تفاعلية وجدلية قائمة بين كل من الممارسة المهنية وبين عملية السياسة فكل الجانبين يؤثر على الآخر سواء دفعاً للأمام أو جذباً للخلف ،

فتقدم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية رهن بوجود تشريعات وسياسات اجتماعية ذات نظرة تقدميه للمستقبل واعية بأهمية الخدمة الاجتماعية بمستوياتها النظري والعملي ومقدرتها على تحسين أداة السياسة الاجتماعية ،

كما أن تحسن السياسة أيضا رهن بمقدرة الخدمة الاجتماعية من خلال المشاركة والممارسة المهنية الواقعية على مختلف الأصعدة على التعرف على جوانب النقص والمشكلات الاجتماعية وتوصيلها لصناعي السياسات ومتخذي القرارات بحيث تأتي هذه وتلك معبرة فعليا عن احتياجات ومتطلبات المجتمع ،

أنظر في ذلك المجالات والقضايا التي تتعامل معها الخدمة الاجتماعية على مستوى الممارسة المهنية ، قضايا المرأة والطفولة ، رعاية الأحداث ، المسنين ، برامج الحفاظ على الدخل ، وغيرها من البرامج والمشكلات الاجتماعية الكثيرة .

كما نجد أيضاً أن **الثقافة السائدة بالمجتمع والأيديولوجيات السياسية والبنية المؤسسية** كلها أمور تؤثر على الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية من ناحية كما تؤثر أيضاً على مقدرة الأخصائي الاجتماعي على المشاركة الجدية الفاعلة في عملية صنع السياسيات الاجتماعية ،

إن المشكلة الاجتماعية هي بطبيعتها قضية عامة تبحث عن حل ، فإنها أي القضية الاجتماعية أو القائمين على التصدي لها يجدون بالخدمة الاجتماعية على مستوى الممارسة المهنية مصدراً قوياً وجيداً للتعريف بهذه المشكلة أو المشاركة في حلها بطريقة واقعية تعكس احتياجات ومتطلبات الناس ،

والأخصائي الاجتماعي مطالب هنا بضرورة التعرف على القضايا والمشكلات الاجتماعية القائمة وأن يعي جديا العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على عملية صنع القرار أو السياسة تمهيداً لتغيير هذه العوامل أو للتأثير عليها بطريق غير مباشر

ويمكن تحديد شكل العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية في الآتي :

١- من خلال السياسة الأجتماعيه ، تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تشرع وتحسن الخدمات الاجتماعية المقدمة للأفراد وأسرهم ، كما تستطيع أن تحل بعض المشكلات الاجتماعية والظروف الاجتماعية الضارة ، مثل الجوع والفقر واضطهاد الأطفال وإجبارهم على العمل ، المرض البدني والعقلي ، والهجرة ،.

٢- وفي إطار ثنائية العمل ، نجد أن عناصر السياسة والعناصر الإكلينيكية لتطبيقات الخدمة الاجتماعية تساعد في التوظيف الاجتماعي لقدرات الأفراد .

٣- ويرى الأخصائيون الاجتماعيون أن بعض أشكال المنظمات الاجتماعية وبعض البيئات قادرة أكثر من غيرها على إشباع حاجات الأفراد ، فاختيار السياسات الاجتماعية والنماذج التنظيمية المناسبة والتي تزيد من جودة سبل المعيشة ، يعد أمراً هاما لمعيشة وحياة العملاء . ومن خلال تطبيق السياسة الاجتماعية تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تحقق التوازن بين عنصر الفردية والعنصر الاجتماعي . وقد بدأت مناهج الخدمة الاجتماعية في عكس التطورات السياسية من أجل إعطاء الطلبة الفرصة للمشاركة في ممارسة السياسة الاجتماعية .